جواب على نقـــد

للأستاذ محمد احمد الغمراوى

تفضل الأستاذ ابراهيم زكى الدين بدوى[1] فنقد كلمتى الرابعة[2] فى فساد الطريقة فى كتاب النثر الفنى ، وخالفنى فى رأيين ارتأيتهما ، الأول يتعلق بالبيت المعروف

كأننا والماء من حولنا قوم جلوس حولهم ماء

والثانى يتعلق بنص من كتاب إعجاز القرآن للامام الباقلانى

فأما البيت فقد أورده صاحب النثر الفنى مثالاً للكلام يكون بالغ الصدق فلا يمنعه ذلك أن يكون بالغ التفاهة . وضربته فى كلمتى مثلاً لسوء فهم صاحب الكتاب ، لأنه لم يدرك أن تفاهة البيت البالغة راجعة لا إلى صدقه ولكن إلى نوع من الكذب فيه ، لأنه فى الواقع بيت كاذب من ناحية التشبيه إذ لم يغاير بين المشبه والمشبه به . وأردت أن أمتحن هذا الرأى باختبار عملى فقلت لو نقلنا البيت عن التشبيه إلى الإخبار ، بحذف كأن وإحلال إن محلها ، لصار البيت صادقاً ولارتفعت قيمته ارتفاعاً ينجيه من أن يكون مثلاً مضروباً للكلام المستهزأ به . وتعقب الأستاذ بدوى قولى هذا بأن البيت يظل تافهاً حتى بعد التعديل المقترح ، بل يكون من وجهة اللغة غير صحيح لأن الخبر فيه لا يفيد فائدة تزيد على المبتدأ ، ولأنه لا يحتمل أن يكون من قبيل قول أبى النجم « وشعرى شعرى »

فأما أن البيت يظل تافهاً فصحيح . لكنى لم أزعم للبيت أنه بذلك التعديل ينجو من التفاهة ، ولكن زعمت أنه ينجو من التفاهة البالغة التى جعلته مثلاً يسخر منه . وتحول الكلام من تافه بالغ إلى تافه مجرد ارتفاع فى قيمته من غير شك ، كالعدد السالب الكبير إذا صار سالباً صغيراً أو موجباً صغيراً . وليس كل تافه من الكلام يستهزأ به ، فالكلام التافه كثير ، ومضرب المثل للمستهزأ به منه قليل

أما عدم صحة البيت برغم جعله إخبارياً فلست أوافق الأستاذ عليه . ألا يرى أن الإظهار بعد الإضمار ، والوصف بعد أن لم يكن وصف ، فائدة زائدة فى الخبر ، لها قيمتها فى الإخبار وليس لها أية قيمة فى التشبيه ، بفرض أن ليس هناك فرق معنوى ما بين الجملة الحالية فى الشطر الأول وأختها الوصفية فى الشطر الثانى ؟ إن الجملة الخبرية فى صميمها هى « إننا قوم جلوس » وهى جملة مفيدة من غير شك ، كبرت الفائدة أو صغرت . وإسقاط الجملتين ، الحالية والوصفية ، عند تجريد البيت المعدل هكذا لتقدير فائدته جائز عند الإخبار ، غير جائز عند التشبيه ، لأن الجملة الحالية — والماء من حولنا — هي من صميم المشبه فى بيت التشبيه ، وليست من صميم اسم إن بعد أن صار البيت إخبارياً . أى أنها جزء أساسى من المشبه ، وليست أختها الوصفية — حولهم ماء — إلا صفراً فى المشبه به فى البيت فطرح كل منهما من طرفى البيت لتصفيته وتقدير قيمته ممكن فى حالة الإخبار ، غير ممكن فى حالة التشبيه

وأنا مع الأستاذ فى أن المبتدأ والخبر — لولا الوصف بالجلوس — ليسا من باب قول أبى النجم (وشعرى شعرى) ، لا لأنه لا يحتمل شيئاً مما يحتمله قول أبى النجم كما يرى الأستاذ ، فإن المسألة فى مثل هذا مسألة توجيه الذهن إلى معنى غير ما فى ظاهر اللفظ ، وتوجيه الذهن ممكن فى الحالين ، ولكن لأن قائل البيت لا ينتظر منه مثل هذه الالتفاتة الذهنية ، لأن الذى يعجز عن أن يغاير بين طرفى التشبيه يكون عن مثل هذه الالتفاتة أعجز

على أن الأمر كله هين من الناحية التى كتبت من أجلها الكلمة المنقودة . فلو صح نقد الأستاذ كله لما غير شيئاً من السبب الذى من أجله خطأت صاحب النثر الفنى فى فهمه أن البيت بالغ الصدق وبالغ التفاهة معاً . ولا أظن الأستاذ يصوب صاحب الكتاب فى هذا . والتعديل الذى اقترحته وتعقبه الأستاذ لم يكن ، كما قلت ، إلا من باب الاختبار العملى للرأى الذى ارتأيته . ولو شئت لاختبرته من الطرف الآخر ، بإبقاء حرف التشبيه وإدخال المغايرة على المشبه به ، كأن يكون — طير جثوم حولها ماء — بدلاً من قوم جلوس . وهذا يرفع البيت حالاً من الوهد إلى النجد ، ويجعله فى حالة التشبيه أعلى مرتبة منه فى حالة الإخبار ، لوضوح التشبيه وخفاء الاستعارة

(١) العدد ٥٨٥ من الرسالة (٢) العدد ٥٨٣

فيما يبدو . لكن الأمر لا يستحق كل هذا التدقيق

أما النص المنقول من كتاب إعجاز القرآن فأمره أهم . والنص محل الخلاف هو : « السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع . وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن ، لأن اللفظ يقع فيه تابعاً المعنى . وفصلٌ بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصود فيه ، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ . ومتى ارتبط المعنى بالسجع كانت إفادة السجع كإفادة غيره . ومتى ارتبط المعنى بنفسه دون السجع كان مستجلباً لتجنيس الكلام دون تصحيح المعنى »

هذا هو النص . وقد ذهبت إلى أنه مختلف غير متفق بعضه مع بعض ، فما قبل قوله : « وفصل بين أن ينتظم الكلام في نفسه الخ ... » مستقيم ، وهو عمود الكلام وأصل رأي الباقلاني ، إليه ينبغي أن يُرد ما عداه ؛ لكن ما بعده لا يتفق معه ولا مع نفسه إلا إذا تبودل المكان بين كلمتين تحل إحداهما محل الأخرى ، وبين جملتين تحل إحداهما محل الأخرى كذلك . فتصير بقية الكلام كما يأتي : « وفصل بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصود فيه ، وبين أن يكون اللفظ منتظماً دون المعنى . (ومتى ارتبط المعنى بنفسه دون السجع) كانت إفادة السجع كإفادة غيره . (ومتى ارتبط المعنى بالسجع) كان مستجلباً لتجنيس الكلام دون تصحيح المعنى ». والشرطتان تبينان الكلمتين ، والأقواس تبين الجملتين — على أحد وجهين — اللتين حلت إحداهما محل الأخرى ليستقيم الكلام كله

وذهب الأستاذ بدوي إلى أن النص كما هو في الأصل مستقيم واضح كل الوضوح ، لا تداخل فيه ولا اختلاف ، وجاء بتوجيه هو خير ما يمكن أن يوجه به النص ، لولا موانع من ذلك في نفس الكلام .

وأظهر هذه الموانع هو أن توجيه الأستاذ للنص المطبوع يستقيم به أكثر النص لا كله . فهو مثلا لم يوجه قول الباقلاني « دون تصحيح المعنى » في قوله : « ومتى ارتبط المعنى بنفسه دون السجع كان مستجلباً لتجنيس الكلام دون تصحيح المعنى » مع أن هذه الكلمات الثلاث هي التي تحول دون ما ذهب اليه الأستاذ بدوي لأنها صريحة في أن الباقلاني يقصد كلاما غير منتظم المعنى ولا صحيحه ، وهذا لا يتفق مع صدر الجملة الشرطية لأن ارتباط المعنى بنفسه لا بالسجع يضمن صحة المعنى من غير شك لأنه هو المقصود وله في هذه الحالة الاعتبار الأول . فكيف يمكن أن يكون غير صحيح أو أن يكون الكلام المرتبط معناه بنفسه مستجلباً للتجنيس دون تصحيح المعنى ؟ إن من الواضح أن فعل الشرط وجوابه مختلفان غير متسقين في هذه الجملة من النص المطبوع ؛ كذلك من الواضح أن الاختلاف يزول بالإبدال الذي اقترحته ، لأن استجلاب التجنيس دون تصحيح المعنى يتفق مع الحالة الأخرى التي ذكرها الباقلاني ، حالة ارتباط المعنى بالسجع وخضوعه له ، في القسم الذي قال عنه في صدر كلامه إن المعنى يقع فيه تابعاً للفظ المسجوع . فإذا وضع فعلا الشرطيتين — أو جواباها — أحدهما مكان الآخر ، زال الاختلاف واتسق الكلام

ونستطيع أن نتبين وجه الحق في هذا الموضوع من طريق آخر : طريق رد النظائر في النص بعضها إلى بعض ، لننظر على أي الوجهين يمكن أن يستقيم الكلام كله في نفسه ووفق رأي الباقلاني في تقسيم ما هو على هيئة السجع من الكلام

لقد قسم الباقلاني ما هو على هيئة السجع إلى قسمين في صدر النص : قسم يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع ، وقسم يتبع اللفظ فيه المعنى . ولا خلاف في المقصود من هذين القسمين فأولهما للفظ فيه الاعتبار الأول ، وثانيهما المعنى فيه الاعتبار الأول

هذان القسمان قد أشار اليهما الإمام الباقلاني في بقية النص مرتين : الأولى في قوله « وفصلٌ . . دون اللفظ » والثانية في قوله « ومتى ارتبط المعنى بالسجع ... دون تصحيح المعنى »

في الأولى ذكر صنفين من الكلام : كلام منتظم في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصود فيه — وواضح أن هذا مراد به القسم الثاني الذي يتبع اللفظ فيه المعنى — وكلام يكون المعنى فيه منتظما دون اللفظ ولا محيص من رد هذا إلى القسم الأول الذي يتبع فيه المعنى اللفظ . ويتبين بأدنى تأمل أن الوصف كما هو لا ينطبق على القسم الذي يجب رده اليه ، لأن الوصف يذكر كلاما غير منتظم اللفظ منتظم المعنى ، والقسم الأول على عكس ذلك تماماً : منتظم اللفظ لأنه قصد فيه إلى السجع ، غير منتظم